

قوله تعالى : { وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ }
 فَإِنَّ زَمًّا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّ زَنَّهُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ } . البرهان :
 الدليل الذي لا يترك في الحق لبساً ، وقوله : لا برهان له به كقوله { وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا } . والسلطان : هو الحجة الواضحة
 وهو بمعنى : البرهان وقوله في هذه الآية الكريمة { فَإِنَّ زَمًّا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ }
 { قد بين أن حسابه الذي عند ربه ، لا فلاح له فيه بقوله بعده { إِنَّ زَنَّهُهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ }
 وأعظم الكفار كفرًا هو من يدعو مع الله إلهًا آخر ، لا برهان له به ،
 ونفي الفلاح عنه يدل على هلاكه وأنه من أهل النار ، وقد حذر الله من دعاء إله معه في آيات
 كثيرة كقوله : { وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ إِنَّ زَنًّا لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ }
 { وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }
 وقوله تعالى : { لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُومًا } والآيات بمثل ذلك كثيرة جدًا ، ولا خلاف بين أهل العلم أن قوله
 هنا : { لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ } لا مفهوم مخالفة له ، فلا يصح لأحد أن يقول : أما من
 عبد معه إلهًا آخر له برهان به فلا مانع من ذلك ، لاستحالة وجود برهان على عبادة آله آخر
 معه ، بل البراهين القطعية المتواترة ، دالة على أنه هو المعبود وحده جل وعلا ولا يمكن
 أن يوجد دليل على عبادة غيره ألينة . وقد تقرر في فن الأصول أن من موانع اعتبار مفهوم
 المخالفة ، كون تخصيص الوصف بالذكر لموافقة للواقع فيرد النص ذاكرًا لوصف الموافق
 للواقع ليطبق عليه الحكم ، فتخصيصه بالذكر إذاً ليس لإخراج المفهوم عن حكم المنطوق ، بل
 لتخصيص الوصف بالذكر لموافقة للواقع . .

ومن أمثله في القرآن هذه الآية لأن قوله : { لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ } وصف مطابق
 للواقع ، لأنهم يدعون معه غيره بلا برهان ، فذكر الوصف لموافقة الواقع ، لا لإخراج
 المفهوم عن حكم المنطوق . .

ومن أمثله في القرآن أيضاً قوله تعالى : { لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ } لأنه نزل في قوم والوا اليهود
 دون المؤمنين ، فقوله { مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ } ذكر لموافقة للواقع لا لإخراج

المفهوم ، عن حكم المنطوق ومعلوم أن اتخاذ